مرجع عن تاريخ الأمة العربية
رؤية تقويمية للتجربة السابقة

أ . د . جمال زكريا قاسم

أ . د . يـــونان لبيب رزق

المشروع الذى دعت إليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يأتى فى فترة مفصلية ، إذ يستشرف العالم قرنا جديدا من حياة الإنسانية ، من ثم يأتى ما استقر عليه الرأى فى المنظمة فى ديسمبر عام ١٩٨٩ من وضع كتاب مرجع فى تاريخ الأمة العربية يطمئن إلى موضوعيته من ناحية ، وعلى توجهه القومى من ناحية ... يأتى فى وقته .

وفيما يتضح من الأوراق التى بين أيدينا فهناك خطة مشروع وضعتها لجنة من كبار أساتذة التاريخ العرب عام ١٩٩٠، وأوكل أمر تنفيذها للأستاذ الدكتور عبد العزيز الدورى ، وأنه قطع شوطا لا بأس به فى طريق التنفيذ .

الخطة : إعادة صياغة :

بدأت الخطة بتعريف بالمنهج حرص واضعوه على التأكيد على أنه يعنى بالتركيز على الجوانب الحضارية ؛ اقتصادية واجتماعية وفكرية ومؤسسية ، على أن يشكل التاريخ السياسى الخلفية العامة لتلك الجوانب ، وقد افترض الأساتذة أعضاء اللجنة أن الهدف من المشروع إعداد مرجع لطلبة الجامعات ومدرسى

التاريخ ، على أن يكون فى نفس الوقت دليلا للباحثين ، وهو ما نتحفظ عليه ، فاقتصار الهدف من المشروع على تلك الشرائح إنما يسلب هذا العمل من بعض مردوديته التى ينبغى أن تمتد ليكون مرجعا للمثقفين بصفة عامة ، كذا لصانعى القرارات السياسية والاقتصادية فى الوطن العربى .

انتقل بعد ذلك أصحاب الخطة إلى البدء بتمهيد ، وهو ما أسموه « بالمصادر » ، والذى شمل موضوعين ؛ أولهما تحت عنوان « الجغرافية التاريخية للجزيرة العربية » ، وثانيهما عن « الجزيرة العربية قبل الإسلام » . والأصوب – فى رأينا – استخدام توصيف « الجغرافية العامة للجزيرة العربية » تحاشيا للدخول فى موضوعات تتعلق بالعصور الجيولوجية للجزيرة العربية .

وإذا كان التعرف على طبيعة (المكان) يمثل مدخلا ضروريا لفهم أحداث التاريخ (الزمان) فينبغى أن يكون المدخل الجغرافى أكثر شمولا ، خاصة وأن أية ظاهرة تاريخية لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى البيئة المكانية التى نشأت فى إطارها .

والمطلوب فى مثل هذه الحالات – فى تقديرنا – دراسة للجغرافية العامة تخلص إلى التوصل إلى خصوصية المكان ، بكل أبعادها السلبية والإيجابية ، إذ من الملاحظ هنا أن الكتابات العربية التى تصدت لهذا الموضوع كثيرا ما اقتصرت على الصنف الثانى من الأبعاد . صحيح أن الوطن العربى يتمتع بموقع استراتيجى فائق الأهمية ، غير أن هذا الموقع من جانب آخر والذى تغلب عليه الطبيعة المنبسطة غير الحصينة أغرى القوى الخارجية على أن تفد إليه غازية ، موجة تلو موجة .

بنفس الدرجة تغاضت الدراسات الجغرافية التى أعدها أبناء المنطقة عن أثر الفواصل الصحراوية أو المائية فى خلخلة الوحدة العربية عمرانيا وبشريا، صحيح أن الدولة الإسلامية قد نجحت فى مقتبل عمرها من تجاوز تلك الفواصل، غير أن هذا النجاح لم يستمر إلا قرنين ونيفا، بدأت بعدهما حركات الانفصال التى غذتها تلك الفواصل.

بيد أن الإشارة لمثل تلك السلبيات لا تفضى بالضرورة إلى تجاهل الإيجابيات، فقد نجح العرب دائما - حتى قبل اكتشاف وسائل النقل الحديثة - فى غزو الصحراوات، حتى إنهم ظلوا يستخدمون الجمل الذى أسموه «سفينة الصحراء» فى تجاوز تلك العقبة.

القسم الثانى من التمهيد الذى جاء تحت عنوان «الجزيرة العربية قبل الإسلام»، انصب على تقديم دراسة مسحية للمجتمعات الحضرية فى الجزيرة وصولا إلى القرن السادس وعيا بمتابعة هذا التاريخ من «قبل» إلى «قبيل»، وانتهاء برصد بعض جوانب الثقافة العربية وقتئذ... وقد أحسنت اللجنة بذلك صنعا، لأنه بغير ذلك يتحول المرجع المطلوب عن هدفه الأساسى إلى دراسة للتاريخ القديم فى منطقة عرفت أكبر الحضارات خلال ذلك التاريخ.

بعد ذلك التمهيد نلاحظ أن اللجنة الموقرة التى وضعت الخطة قد حقبت التاريخ العربى إلى أربعة عصور أساسية... الأول بين ظهور الإسلام والقرن الخامس الهجرى (١١ الميلادى)، ويتكون من ثلاثة أجزاء، والثانى يضم الأربعة قرون التالية وجاء تحت عنوان «الأمة العربية بين الضعف والتحدى»،

والثالث عن « البلاد العربية فى العصر العثمانى » ، وقسمتها إلى فترتين ؛ أولاهما بين أوائل القرن السادس عشر وأواخر القرن الثامن عشر عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى المشرق العربى ، والثانية تشمل القرن التاسع عشر وجانبا من القرن العشرين إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى التى أسمتها الخطة بالحرب العامة ، أما القسم الأخير والذى احتل مجلدا واحدا فقد قررت الخطة أن يتناول « البلاد العربية بعد الحرب الأولى » فضلا عن الملاحق والفهارس ، مما يتطلب إبداء عدد من الملاحظات :

• قدمت الدراسة بصفة عامة سردا تاريخيا تقليديا ، فالموضوعات التى تضمنتها الخطة فى فترة الرسالة وصدر الإسلام والعصرين الأموى والعباسى دارجة ومألوفة ، مما يخشى معه أن تكون تكرارا لما سبق وتناوله المؤرخون ، الأمر الذى يغيب معه الهدف الأساسى من المشروع بصياغة تاريخ الأمة العربية برؤية جديدة .

نموذج على ذلك ، فالخطة وإن كانت قد ركزت على تأثر العرب بالدعوة الإسلامية غير أنها أغفلت عدم استجابتهم بدرجة كافية لـمُثل الإسلام الداعية إلى نبذ العصبية القبلية ، كما أن المنهج التحليلى كان يقتضى عند التعرض لموضوع الردة والفتنة الكبرى أن تربطها بما حدث بعد ذلك من الحروب الأهلية العنيفة التى شهدها العصران الأموى والعباسى ، مما يشير إلى أن الظاهرة مستمرة ، الأمر الذى كان يقتضى تقديم تفسير لها بحكم النتائج الوخيمة التى ترتبت عليها من تفكك الوحدة الإسلامية وانتهاء العصبية العربية حين أخذ

الجنود المرتزقة من الأتراك يمارسون السلطة ، وما استتبع ذلك من ظهور أسرات حاكمة غير عربية فى الأقاليم الإسلامية ، وزوال دور العرب فى القيادة والسلطة المركزية وفى السياسة العامة للدولة .

* كان مطلوبا فى هذا القسم أيضا تفسير تلك الظاهرة الحضارية ، فإنه بالرغم من وقوع الأمة العربية خلال تلك الحقبة ، وللحقب التالية حتى نهاية العصر العثمانى ، تحت الحكم التركى ، فقد احتفظ العرب على العموم بمقوماتهم الثقافية ، ولم يتمكن الحكام من تتريكهم ، مما لابد وأن يطرح التساؤل ... هل حدث ذلك بحكم أن العربية لغة القرآن الكريم ، أم حدث لضعف المقومات الحضارية للحكام الأتراك المنحدرين من أصول قبلية ، أم لأسباب أخرى ، أو لجملة تلك الأسباب مجتمعة ؟؟

* خلال الحقبة الثانية التى حددتها الخطة بين القرنين الحادى عشر والخامس عشر الميلاديين والتى وصفتها بمرحلة « العرب بين الضعف والتحدى » ، ثم تغليب دور العوامل الخارجية والضغوط الأجنبية وكأنها العنصر الوحيد الذى صاغ التاريخ العربى إبان تلك القرون الأربعة ، وهى رؤية يحوط بها كثير من الملاحظات ...

فمثل هذا المنهج القائم على تحميل القوى الخارجية ما حاق بالعرب خلال تلك الحقبة ، بل والحقب التالية ، من انتكاسات إنما يؤدى إلى إغفال أسباب الضعف التى مكنت تلك القوى الخارجية من رقاب العرب ، ومن ثم كان ينبغى تناول تلك العوامل مرتبطا بالتأكيد على أن كل مرحلة من مراحل

التدخل الخارجى كانت تولد حركة للمقاومة ، فضلا عما يترتب على مثل هذا المنهج من إلقاء أسباب التقصير على شماعة التدخل الخارجى ، غير أن ذلك لا يعنى أن تسدر الدراسة فى جلد الذات مما يصنع حالة من اليأس مطلوب تجنبها .

* شاب الخطة كثير من أسباب التداخل بين أقسامها ، فالمجلد الخامس على سبيل المثال يتعرض للفترة الممتدة بين أواسط القرن السابع الهجرى (الغزو المغولى) إلى القرن العاشر (التوسع العثمانى) ، غير أنه يحتوى فى نفس الوقت على موضوع عن الحضارة العربية الإسلامية ، وكان من الأوفق أن يفرد لها مجلد مستقل ، خاصة وأن فلسفة الدراسة كما وضعها الأساتذة الأجلاء كانت تقوم على تسبيق الجانب الحضارى على الأحداث السياسية .

وفى سياق نفس الملاحظة فبينما ينتهى القسم الثالث من الكتاب المرجعى فى القرن الخامس عشر إلا أن الخطة لم تتمكن سوى أن تنهيه فى القرن السادس عشر مع سقوط الدولة المملوكية فى مصر عام ١٥١٧ .

* مع أن الجوانب الاقتصادية احتلت مكانة معقولة من الخطة غير أنها افتقرت إلى الدراسات المقارنة ، مما يمكن رصده فى موضوع الإقطاع والزراعة ، فقد وضعت كل أنماطها فى سلة واحدة دون ما نظر إلى الاختلافات بينها ، فإقطاع العصبيات المحلية الذى عرف فى بعض أنحاء الشام والعراق لم تعرفه مصر ، والأهم من ذلك أن الخطة لم تتضمن أية إشارة للاختلافات بين النظام الإقطاعى الذى عرفه الوطن العربى وبين مثيله الذى ساد فى أوربا خلال

العصور الوسطى، فبينما شاع فى الأول ما يمكن أن نسميه إقطاعا بدون إقطاعيين، نتيجة لأن العلاقة بين الإقطاعيين وإقطاعاتهم ظلت قائمة على جمع المغانم دون أن يتحولوا إلى مفردة من مفردات النظام من خلال الحياة فى تلك الإقطاعات والارتباط بها، مما أدى إلى اختلال المرافق وتدمير الأراضى الزراعية، فقد اختلف الأمر فى الإقطاع الأوربى، حيث عاش الإقطاعيون داخل إقطاعاتهم فى حصونهم المشهورة، وأصبحت الرابطة بين الطرفين عضوية، مما شكل لونا من الاستمرار الدائم.

• لم توفق الخطة لوضع رؤية شمولية للتطورات الفكرية فى القرن التاسع عشر الذى ظل يموج بمثل تلك التطورات، فالمعلوم أنه بعد قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر والانفتاح على الغرب واجه الوطن العربى تحديات جسيمة أفرزت تيارات التحديث والسلفية بكل ما استتبع ذلك من صراع بينها، وقد تنبه الأساتذة الأجلاء واضعو الخطة إلى تلك الحقيقة غير أنها قدمت مجزأة.

فمثلا تم تقديم الحركات السلفية فى إطارها القطرى؛ شبه الجزيرة والسودان وليبيا، مع أنه لو كانت الخطة قد توخت تقديم دراسة شاملة لكل تلك الحركات مع عقد المقارنات التى تكشف عن جوانب الاتفاق والاختلاف بينها لتغير الأمر، وينطبق هذا القول على حركات التحديث السياسية من خلال بناء الدول الحديثة التى بدأت فى مصر محمد على، وحاول آخرون تقليدها فى الشام (الشهابى)، العراق (داود باشا)، ولو حدث ذلك لبدا الأمر كأنه حالة من اليقظة العامة التى عرفها العرب فى ذلك القرن القلق!

* حاولت الخطة التوفيق بين المنهج الزمنى والموضوعى، غير أن متابعة المحاولة تشير إلى ما نتج عن ذلك من تحولها إلى الأخذ بالطابع القطرى على حساب الطابع القومى، وبالتالى إلى تكريس ظاهرة الانفصال... وكتاب مرجعى للتاريخ العربى يتوجب أن يقوم على تخطى الفواصل القطرية، ولا يعنى ذلك بالطبع افتعال أحداث للتأكيد على المنحى القومى، وإنما المهم أن تعنى الدراسة بجوانب القوة فى هذا المنحى وجوانب الضعف أيضا، وبالتالى دراسة ما تعانيه الأمة العربية من مشكلات، والتأكيد على أن البيت الذى ينقسم على نفسه لا تقوم له قائمة.

* من غير المفهوم ما عمدت إليه الخطة من أن ينتهى التاريخ الذى يتناوله الكتاب المرجعى عند الفترة التى تبعت الحرب العالمية الأولى، وهو تعبير مطاط ويتسم بقدر كبير من الغموض، والخطة فى ذلك تهمل ما يناهز القرن الأخير من تاريخ الأمة العربية.

لم تنجح محاولة تبديد بعض أسباب ذلك الغموض عندما حاولت اللجنة وضع محتوى له، فتحت عنوان «العرب بعد الحرب العامة الأولى»، جاءت ثلاثة عناوين سريعة؛ الاستعمار والحركات الوطنية الاستقلالية، القضية الفلسطينية، الاتجاهات والتجارب الوحدوية، وبدا وكأن واضعيها يهرولون ابتعادا عن هذه المنطقة الخطرة!

لعل ما دفع اللجنة إلى ذلك تجنب الحساسيات العربية التى قد يثيرها تناول هذه الفترة من التاريخ القريبة نسبيا، وهى فى ذلك قد اتبعت خطى المدرسة

الكلاسيكية التى ترى أنه لكتابة التاريخ بأكبر قدر من الموضوعية والتوثيقية أن يكون المؤرخ على بعد زمنى معقول من الوقائع التى يؤرخ لها ، غير أنها بالغت فى هذا الاتباع ، فهناك ما يشبه الاتفاق على تحديد مدة ثلاثين عاما على هذا البعد وليس قرنا أو ما يناهزه .

فضلا عن ذلك فإن تلك المدرسة كادت أن تنقرض بعد ثورة المعلومات التى عرفها العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، الأمر الذى سقطت معه حجة من أهم حجج تلك المدرسة ، وهى أن التصدى للتاريخ لفترات قريبة جدا سوف يفتقر إلى المعلومات التى تقدمها الوثائق ، فعلى ضوء هذه الثورة تأكد العاملون فى حقل الكتابة التاريخية أن الوثائق لم تعد تكشف جديدا ، اللهم إلا فى بعض التفصيلات التى لا تؤثر فى الهيكل العام للموضوع .

وإذا كان هناك ما يقال فى هذا الشأن فإن أية خطة لمرجع تاريخى للوطن العربى ينبغى أن تعير اهتماما خاصا لتلك الفترة الحافلة بالأسئلة التى تبحث عن إجابات ، ولا نظن أن هناك من يقدم تلك الإجابات مثل تلك النخبة من المؤرخين التى تعكف على وضع هذا العمل المرجعى .

التنفيذ : محاولة للتقييم :

على ضوء ما توفر لدينا من معلومات عما تم خلال ما انصرم من عقد التسعينات فى إنجاز هذا العمل بالغ الأهمية يمكن أن ندرج الملاحظات الآتية :

١) ما تنبهت إليه اللجنة الموقرة من أن تكون الفترة السابقة على ظهور

الإسلام أقرب إلى تمهيد دون ما إيغال فى تاريخ تلك المنطقة القديم الحافل بالحضارات ، لم يحظ بنفس القدر من الانتباه فى مرحلة التنفيذ ، حيث ضم هذا القسم (١٥) خمسة عشر بحثا استعرضت تاريخ المنطقة (الرافدين ، الجزيرة العربية ، الشام ، مصر ، المغرب) سواء فى عصر ما قبل التاريخ أو فى عصر التاريخ القديم ، وتحول بذلك من مجرد قسم فى مجلد إلى مجلد كامل ، مما نراه جهدا مهدرا فى إعداد هذا العمل العلمى المنتظر .

غير أن القائمين على المرحلة التنفيذية خصصوا المجلد الثانى للجزيرة العربية قبل الإسلام وفقا للمخطط الذى وضعته اللجنة ، وإذا كان ثمة ملاحظة على هذا المجلد فهى أنه قد ضم عشرة بحوث مع أنه كان مفروضا وفقا لنفس المخطط أن يقتصر على خمسة ، ولا اعتراض لدينا على عدم الالتزام بعدد الموضوعات المقررة أصلا، بحكم ما ينشأ خلال مرحلة التطبيق من ضرورات لا تكون ظاهرة خلال مرحلة وضع الخطة ، غير أن التزيد فى هذا الشأن قد يتناقض مع الفلسفة الموضوعة لتلك الفترة (ما قبل الإسلام) والتى كان من المفروض أن تأتى على شكل دراسة تمهيدية لظهور الإسلام ، بكل ما تتطلبه الدراسة التمهيدية من رصد للعلامات المركزية Land marks ، دون ما إيغال فى التفاصيل الصغيرة .

٢) أنه بينما أسند لعدد هائل من الباحثين الكتابة فى موضوع معين قررته اللجنة فى مشروعها ، فيما يظهر فى المجلد الخامس الذى عالج الفترة الممتدة بين أواسط القرن السابع (١٣م) والقرن العاشر (١٦م) والذى أسندت الكتابة فى

موضوعاته (الخمسة) إلى ٤٥ باحثا (أنجز منهم ٣١ بحثا ولم ينجز الأربعة عشر الباقية) تم إسناد فترة الرسالة التى اشتملت على خمسة موضوعات أيضا إلى باحث واحد (المجلد الثالث) ، وهو أمر غير مفهوم ، ولا نرى أن هناك من الدواعى العملية ما يؤدى إلى ذلك .

٣) إذا كان هناك ثمة تداخل بين الفترات قد لاحظناه فى بنية الخطة ، فإن هذا التداخل قد ازدادت حدته عندما دخلت حيز التنفيذ ، مما يمكن رصده بسهولة فى المجلدات ٥ و ٦و ٧، والتى نلاحظ مرة أخرى إسناد موضوع بأكمله لباحث واحد (تطور الدولة العربية الإسلامية ، الفترة الأولى) والذى شغل المجلد الثامن ، مما يشير إلى تعدد المعايير فى إسناد الأعمال التأليفية الخاصة بهذا المرجع الهام .

٤) فى تقديرنا أن إسناد تنفيذ مثل هذا العمل المعقد لشخصية واحدة ، حتى لو كانت بالقامة العالية للأستاذ الدكتور عبد العزيز الدورى هو الذى أفضى إلى مثل هذه الملاحظات ، فمثل تلك الأعمال الموسوعية تحتاج إلى لجنة دائمة خلال مرحلة التنفيذ ، تمثل كل التخصصات من جانب ، وتمثل فيها المنظمة من جانب آخر ، ولا يقتصر الأمر كما حدث فى تشكيل اللجنة التى قامت على وضع الكتاب على مجرد رسم الخطوط الأساسية للمشروع .

نتج عن ذلك أن حدثت تشوهات ملحوظة فى عملية التنفيذ انتهت إلى محاولة تبين تلك الملامح بالكاد ، على عكس الأعمال الموسوعية التى سبق للعالم أن وضعها على هذا النسق ، وأشهرها سلسلة المجلدات التى قامت بمسح التاريخ

الأوربى وتولت إصدارها جامعة كمبردج Cambridge History وقسمتها تبعا للعصور، قديمة ووسيطة وحديثة Ancient, Mediveal and Modern.

٥) لا يعنى ذلك بالطبع تقليد مثل تلك الأعمال دون النظر إلى خصوصية التاريخ العربى، وهو الأمر الذى لا يستطيع أن يقرره باحث واحد، أو لجنة مصغرة من العلماء، وإنما يمكن وضع تصور عام له من خلال الندوة المقترحة.

٦) مع أنه يحمد للجنة التى وضعت المشروع الأصلى عنايتها بالشكل فيما ضمنته مشروعها تحت عنوان «ملاحظات للكتابة» فإنه **يبقى وضع فلسفة للمشروع** فيما يمكن تلمسه من خلال الإجابة على تساؤلات بعينها:

ا) هل القضية مجرد القيام بمسح Survey شامل لتاريخ الأقطار العربية قطرا قطرا، مما يكرس ظاهرة الانفصال، أم أن المشروع يقوم على البحث فى أسباب التواصل بين تلك الأقطار؟

وأهمية الإجابة على مثل هذا السؤال أنه سوف يؤدى بالضرورة إلى إعادة النظر فى المشروع الأصلى الذى وضعته لجنة العلماء الأجلاء.

ب) فى التعامل مع أسباب الانقسام التى اعتورت بعض مراحل تاريخ الأمة العربية، هل المطلوب مجرد تسجيلها أم الولوج إلى خطورة انتشار ظاهرة «ملوك الطوائف» وعواقبها الوخيمة؟ الأمر الذى نلاحظه فيما يجرى الآن بين أبناء هذه الأمة.

ج) بالنسبة للدور الذى لعبته الأمة العربية فى ازدهار الحضارة الإنسانية

أليس مطلوبا أن يحتل هذا مكانة مناسبة فى مثل هذا العمل الموسوعى ولا يكون قاصرا على مجرد الرصد فيما تضمنه المشروع الأصلى تحت عنوان « الحضارة الإسلامية » ؟

نخلص من كل ذلك إلى **محاولة تحديد مهام الندوة التى تتولى إعادة صياغة المشروع** على النحو التالى :

• وضع تحديدات زمنية واضحة فى التعامل مع التاريخ العربى يستهدف التواصل ويستبعد التداخل .

• التأكيد على استمرارية مفهوم وحدة المنطقة التى شكلت الوطن العربى بدءا من التاريخ القديم ، ومرورا بفترة الدولة الإسلامية التى تعمق خلالها هذا المفهوم من خلال التوحد الثقافى العربى وغلبة القسمات المتشابهة ، ووصولا إلى العصور الحديثة التى بقيت خلالها الفكرة صامدة أمام الغزوة الأوربية ، وإن كان قد لحقها قدر من التشوهات .

• التأكيد على خصوصية التاريخ العربى ، وإذا كان المطلوب هنا تجاوز الخصوصية القطرية فإن ذلك لا يعنى بالضرورة تجاهلها ، فإن ما نقول به من خصوصية عربية إنما هو محصلة لخصوصيات قطرية .

• التأكيد على انفتاح الوطن العربى على الكتل الثقافية الكبرى المجاورة ... فى الشمال مع أوربا سواء من خلال العلاقة مع الحضارة اليونانية القديمة أو حضارات عصر النهضة ، وفى الشرق مع الحضارتين الصينية والهندية ، وأن

الوطن العربى مع هذا ظل واسطة العقد بين الحضارات الكبرى فى العالم القديم .

* تطويع البحوث التى سوف يتفق على إعدادها ، أو تلك التى سبق إنجازها طبقا للأهداف العامة للمشروع ، مما يتم عن طريق اللجنة العلمية التى أوصينا بتأليفها ، والتى يفترض أن تكون مسئولة عن كل مراحل التنفيذ حتى يظهر العمل فى شكله النهائى .

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية